

## هل بدأت إسرائيل تفقد الشعور بأمنها الداخلي؟



صفحة (٣) ة

## المتدينون يزيدون تغلفهم في الجيش الإسرائيلي ويطالبون بتدينه!



صفحة (٥) ة

# المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/١١/٢٠م الموافق ١٨ محرم ١٤٣٦هـ العدد ٣٤٤ السنة الثانية عشرة

## المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

# حكومة نتنياهو تتأرجح بين عزلة إسرائيل الدولية وإقرار الميزانية

**\*تحليل: بعد استقالة الوزير عمير بيرتس يتعين على نتنياهو أن يقلق من احتمال استقالة «ورقة التين» الإسرائيلية في العالم، الوزيرة ليفني\* معارضة بينت لمشروع قانون دفع لبيد إلى التهديد بالانسحاب من الحكومة في حال عدم سنّه\***

تكاثرت خلال الأسبوع الأخير التكهنات في الحلبة السياسية وفي أوساط المحللين في إسرائيل حول مصير حكومة بنيامين نتنياهو. وتدل آخر المؤشرات الموضوعية على أن مسيرة هذه الحكومة متعثرة بسبب خلافات وتناقضات داخلية، رغم أنها تشكلت قبل سنة وثمانية شهور فقط.

وتتمحور هذه المؤشرات حول عدة قضايا، أولها المفاوضات مع الفلسطينيين التي وصلت إلى طريق مسدود وتبعات ذلك من استيطان وتوتر أممي، ما أدى إلى أزمة في العلاقات بين الحكومة والإدارة الأميركية. والموضوع الثاني يتعلق بميزانية الدولة للعام المقبل ٢٠١٥. وهناك مؤشر آخر، يتعلق بحزب الليكود الحاكم الذي يتزعمه نتنياهو، والخلافات داخل هذا الحزب. ويرى محللون أن أبرز أزمة نشأت في الليكود مؤخرا هي استقالة وزير الداخلية، غدعون ساعر، وهو أحد أبرز قادة الليكود وكان أحد المرشحين لخلافة نتنياهو.

وكان ثمة دليل آخر على الأزمة داخل الليكود يتعلق بمساعي نتنياهو لتقديم موعد عقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب من أجل انتخاب رئيسه ومرشحه لرئاسة الحكومة في الانتخابات العامة المقبلة. وأراد نتنياهو إجراء هذه الانتخابات الداخلية في بداية الشهر المقبل، لكن برزت هناك معارضة واسعة لذلك نسبيا، من جانب خصميه، رئيس حركة الليكود العالمية، النائب داني دانون، وقائد الجناح المتطرف في الحزب، النائب موشيه فايلغين. وقد حسم مركز الليكود ذلك أول من أمس الأحد بالمصادقة على إجراء هذه الانتخابات في ٦ كانون الثاني المقبل.

من جهة ثانية، فتحت استقالة وزير حماية البيئة الإسرائيلي، عمير بيرتس، أول من أمس الأحد، الباب أمام العديد من التكهنات. ولفت المحلل السياسي في موقع «واللا» الإلكتروني، أمير تيبون، أمس، إلى أن ما يجب أن يثير قلق نتنياهو بسبب هذه الاستقالة ليس الحلبة الإسرائيلية الداخلية، وإنما الحلبة السياسية الدولية، إذ أن نتنياهو يحاول منذ شهور إقناع العالم بأن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، هو المسؤول عن تفجر العنف في القدس الشرقية، «لكن لم يفتنح بذلك أي زعيم في العالم».

وأهمية استقالة بيرتس، وهو الرجل الثاني في حزب «الحركة» برئاسة وزيرة العدل، تسيبي ليفني، تنبع من الاتهامات الشديدة التي وجهها لنتنياهو عدة مرات في الأيام الأخيرة. فقد قال بيرتس إن نتنياهو رهينة بأيدي اليمين المتطرف وأنه «المشكلة وليس الحل». ووفقا لتيبون فإنه يتم اقتباس أقوال بيرتس في أنحاء العالم «كونها تطابق مع رأي قادة المجتمع الدولي».

وتشير التوقعات في إسرائيل إلى أنه إذا ما استمر نتنياهو في التحرك، من خلال تصريحاته وإقراره مشاريع استيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية، نحو اليمين المتطرف، مثلما يفعل في الشهور الماضية بادعاء الحفاظ على حكومته، فإن عزلة إسرائيل السياسية في العالم ستتزايد. والانتقادات التي توجه إليه من داخل إسرائيل واتهامات بيرتس له ستصعد من حدة هذه التوجهات الدولية ضد نتنياهو. وكتب تيبون أنه «إذا قال وزير إسرائيلي إنه 'مُحتم نتنياهو فرصة، وتوصلت إلى الاستنتاج بأنه ليس معنيا بتسوية سياسية'، فإنه يصعب أن يفتنح أحد ما في العالم بادعاءات رئيس الحكومة».

وأضاف تيبون أن نتنياهو قد يتمكن من التعامل مع استقالة بيرتس، لكن يتعين عليه أن يملق بشكل حقيقي من اليوم الذي «تقرر فيه ليفني أنها سئمت هي الأخرى من كثرة خيبات الأمل منه كل مرة من جديد. فمُنذ بداية ولاية الحكومة الحالية، كان لليفني دور رئيس في لجم خطوات ضد إسرائيل في الحلبة الدولية»، وبينها منع مقاطعة أوروبا غير مسبقة للجامعات الإسرائيلية ومنع إخراج هذه الجامعات من البرنامج الأكاديمي الضخم «هورايوزن ٢٠٢٠». وشدد المحلل على أن نتنياهو سواجها صعوبات بالغة في الحلبة الدولية من دون «ورقة التين» ليفني.

من جهة ثالثة، يواجه نتنياهو أزمة في إقرار ميزانية العام المقبل في ظل خلافات داخل أئتلافه الحكومي. ويتعين على الحكومة أن تتمر الميزانية حتى نهاية العام الحالي مع إمكانية التمدد حتى نهاية آذار المقبل. وفي حال لم يتسن ذلك، فإن القانون ينص على حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات عامة مبكرة في غضون ٩٠ يوما.



بنيامين نتنياهو.

(أفب)

إلا أن هذا لا يعني أن الحكومة ستسقط حتما، خاصة على ضوء حقيقة أن هناك أحزايًا في الائتلاف ليست معنية، حاليا، بانتخابات مبكرة، وفي مقدمتها حزب «يوجد مستقبل»، برئاسة وزير المالية يائير لبيد، بسبب تراجع كبير في شعبيته في استطلاعات الرأي. وتكمن مشكلة نتنياهو في هذا السياق بالأساس مع لبيد، الذي يرفض مخططات اقتصادية، في محاولة منه لاستعادة شعبيته أو جزء منها. فقد خاض لبيد الانتخابات الماضية تحت شعارات تتعلق بمصلحة الطبقة الوسطى، لكن سياسته أنزلت ضربات اقتصادية على هذه الطبقة، وقبل أسبوعين، فجر لبيد اجتماعا مع نتنياهو بسبب معارضته لرصد مبلغ ٣٠٠ مليون شيكل لصالح المستوطنات، وأعلن في أعقاب ذلك أن الطبقة الوسطى داخل إسرائيل أولى بهذا المبلغ. وإحدى إشكاليات هذه الميزانية هي خطة لبيد لإلغاء المسرحين من الخدمة العسكرية من دفع ضريبة القيمة المضافة لدى شراء أول شقة. وهذا يعني استثناء العرب والحريديم وبعض المتدينين من هذه الخطة. وأعلن رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، عن معارضته الشديدة لهذه الخطة.

وتشير التحليلات إلى أنه من دون تأييد حزب «البيت اليهودي» لهذه الخطة فإن مصير الائتلاف في خطر، بسبب تهديد لبيد بأنه في حال عدم المصادقة على مشروع قانون «الضريبة المضافة صفر» فإنه سينسحب من الحكومة.

وكتب المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر»، تسفي زرحيا، أمس، أن «نتنياهو يرى تصرفات وزراء ويدرك أن ائتلافه لن يدوم كثيرا... وهو يشيخ بنظره نحو صندوق الاقتراع». ورأى المحلل أن الائتلاف الحكومي قد يقر الميزانية، في نهاية العام الحالي، بسبب تخوف أعضاء كنيست من تقديم الانتخابات، وأن هذه الميزانية لن تتضمن تغييرات كبيرة، على أن يتم تعديلها خلال العام المقبل، أو بعد الانتخابات المقبلة.

وأضاف فيرتر: «الآن بعد مرور يوم على استقالة بيرتس التي أتت بعد مرور ستة أيام على استقالة غدعون ساعر، فإن حكومة إسرائيل المقلصة والمتخاصمة، والمتدثرة، تنتظر التطورات: من أين ستأتي المواجهة المقبلة التي ستضف جهاز مناعها أكثر؟».

خلالها اتهامات خطيرة وشخصية إلى رئيس الحكومة نتنياهو. وأشار إلى أنه في تلك الليلة اتصل نتنياهو غاضبا برئيسة حزب بيرتس الوزيرة ليفني، وأخبرها أنه ينوي إقالته في جلسة الحكومة يوم الأحد. وأدركت ليفني مغزى مثل هذه الخطوة، فإذا أقيّل بيرتس من منصبه ستضطر على مضض إلى الخروج هي وكتلتها من الائتلاف. وبالنسبة إليها من المرحر جدا أن تضطر إلى الانجرار وراء بيرتس وتغرض عليها الاستقالة من جانب الوزير رقم ٢ في كتلتها، فمثل هذا الأمر لم يكن واردا في مخططاتها، وهي تنسق في هذه الأمور مع يائير لبيد، ومن ناحيتها فإن الظروف لم تتضح بعد للاستقالة على الرغم من حقيقة أنه لم يعد لديها ما تفعله في حكومة ربطت بينهما عملية سياسية موجودة فقط في خيال جون كيري. وطلبت ليفني من نتنياهو الانتظار ٢٤ ساعة كي يهدأ قليلا. وأبدى استعداده للتكبر بذلك لكنه لم يعدها بشيء. وصباح أول من أمس وقبل جلسة الحكومة، اجتمعت ليفني مع بيرتس، وأوضحت للوزير المتمرد أن عليه ألا ينتظر إقالته، وامتثل بيرتس ودخل إلى جلسة الحكومة حيث أعلن أنه سيستقيل في نهايتها.

وأضاف فيرتر: «الآن بعد مرور يوم على استقالة بيرتس التي أتت بعد مرور ستة أيام على استقالة غدعون ساعر، فإن حكومة إسرائيل المقلصة والمتخاصمة، والمتدثرة، تنتظر التطورات: من أين ستأتي المواجهة المقبلة التي ستضف جهاز مناعها أكثر؟».

وأشار إلى أن الوزير نفتالي بينيت من حزب «البيت اليهودي» يهدد بأزمة بسبب «صفر ضريبة»، القانون العريز على وزير المالية لبيد، والذي يشترط ببنيته لإقراره الموافقة على تحويل مئات ملايين الشواكل إلى المستوطنات، وحتى نتنياهو نفسه أصدر بيانا ينتقد فيه وزير المالية بشدة لرفضه إقرار خطوات اقتصادية معينة. ولم تنسجم حتى الآن شيئا من أفيغدور ليبرمان الذي اجتمع لساعة مع لبيد على أفراد خارج جلسة الحكومة أول من أمس. وختم هذا المحلل: «هناك الآن الكثير من التساؤلات، منها هل ستصبح لدولة إسرائيل في نهاية كانون الأول ميزانية جديدة؟ الجواب مرتبط بشخصين فقط هما نتنياهو ولبيد، فإذا أرادا تستطيع الحكومة الصمود بضعة أشهر، وإذا لم يريدوا ذلك فسندخل إلى الانتخابات في الربيع المقبل».

## مقابلة خاصة مع المؤرخ الإسرائيلي ونائب رئيس بلدية القدس الأسبق

## الدكتور ميرون بنفنيستي لـ «المنتهد الإسرائيلي»: نحن عمليا موجودون في إسرائيل- فلسطين كوحدة جيو سياسية واحدة

**كتب بلال ضاهر:**

بأنه يؤجج المواجهات في القدس، على خلفية اقتحامات مجموعات يهودية متطرفة للحرم القدسي. ما رأيك؟

بنفنيستي: «معروف أن نتنياهو يبحث طوال الوقت عن تبريرات وأعداء فقط. وصحيح ما قاله الوزير المستقيل عمير بيرتس إن نتنياهو هو المشكلة وليس الحل. ومن أجل كسب شعبية بين ناخبيه، فإن نتنياهو لا يتحدث عن السلام، والوضع القائم هو وضع ممتاز بالنسبة له. ومن يريد بقاء الوضع القائم سيكون مسرورا من أقوال نتنياهو».

(\*) وأنت تنظر بهذا الشكل أيضا إلى استمرار الإعلان عن مخططات استيطانية جديدة في القدس الشرقية؟

بنفنيستي: «أنا اختلف حول هذه المسألة مع جميع الذين يعتقدون أن بناء بيت أو مستوطنة أو توسيع مستوطنة هو أمر رهيب، لأنه بنظري أصبح الوقت متأخرا، وكل الحديث عن هذا الموضوع فأت أوانه. ومحاولة الحديث عن عدد المستوطنات مسألة تتعلق بالماضي لأن الحكاية انتهت، ونحن موجودون عمليا في إسرائيل- فلسطين كوحدة جيو سياسية واحدة. لذلك فإن كل محاولات القول إنهم بنوا بيتا آخر ليست إلا لعبة لمن ينميها، ويعتبر أنه لم يعد بالإمكان فعل شيء. والموضوع ليس على هذا النحو، والوضع الحاصل هو أننا نتعامل مع وضع ناجز، وهذا الوضع هو أنه تم ضم الضفة لإسرائيل بشكل فعلي، والفلسطينيون والإسرائيليون ليسوا مستعدين لرؤية هذا الوضع، ولا حتى التفكير به».

(\*) وهذا يعني أنك لا تزال تعتقد أنه لن تكون في البلاد دولتان، أي أنه لن تقوم دولة فلسطينية مستقلة؟

بنفنيستي: «حل الدولتين قديم. ومن يؤمن بكل كهذا لديه مصلحة في الابتعاد عن فهم الوضع الذي نحن في خضمه».

(\*) وأي دولة ستكون هذه الدولة الثنائية القومية؟

بنفنيستي: «ستكون دولة سيئة للغاية. وستكون دولة مليئة بالعنف، حتى يدرك الجميع أنه يتعين عليهم العيش سوية وبمساواة».

وسيتفرق هذا الأمر وقتا طويلا جدا..

(\*) أنت تعتبر أن تقسيم البلاد لن يحدث؟

بنفنيستي: «تقسيم البلاد لن يحدث، هو لم يحدث أبدا ولن يحدث في المستقبل. والقول إن الاحتلال بدأ في العام ١٩٦٧ غير صحيح، لأن نقطة بداية الصراع ليست في العام ١٩٦٧، مثلما يعتقد معظم الإسرائيليين وربما معظم الفلسطينيين أيضا، وإنما في العام ١٩٤٨. لذلك فإن الحكاية مختلفة تماما عن الاعتقاد السائد، وليست متعلقة بأن ينتهي الاحتلال. وما هو موجود الآن هو حكم الضفة (من قبل إسرائيل)، وهو حكم دائم. ولذلك فإن كل هذه الأفكار والخطوط حول حلول ناتجة عن أمر واحد وهو أن الأفراد لا يستوعبون الوضع، وهذا يجعلهم يعلون بأنواع من الحلول العبيثة. ولذا قلت لك عندما سألتني عن الشا من كفر كنا إنه لا فرق ما إذا كان من كفر كنا في الجليل أو من مخيم العروب في الضفة. أي أن الأمور لا تتعلق بالمنطقة الجغرافية وإنما بوجود مجموعتين إثنتين: اليهود والعرب... الإسرائيليون والفلسطينيون».

(\*) وكيف تنظر إلى مصادقة اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سس القوانين على سريان القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية، أليس هذا ضما للضفة؟

بنفنيستي: «هذا وضع قائم منذ العام ١٩٦٨ أو العام ١٩٦٩، عندما قررت إسرائيل أن بإمكان القائد العسكري للضفة أن يفرض القانون الإسرائيلي على اليهود فقط. هذا ليس بالأمر الجديد. وما يحدث الآن هو أن إسرائيل تقوم بخطوة أخرى، وكأنها تدفع مصالح ضم الضفة إلى إسرائيل وفرض القانون، بصورة انتقائية، على اليهود فقط. لكن طالما أن الفلسطينيين

في الضفة لا يفهمون هذه اللعبة، فإنه لن يحدث أي شيء جديد، وأنا أصلي من أجل أن يطالب الفلسطينيون إسرائيل بأنه إذا كان الوضع بهذا الشكل، فإنهم يريدون جنسية إسرائيلية».

(\*) لكن الفلسطينيين ذاهبون الآن في اتجاه مطالبة العالم بالاعتراف بهم كدولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

بنفنيستي: «هذا أصبح متأخرا».

(\*) وكيف سيكون رد فعل إسرائيل حيال طلب الفلسطينيين الحصول على الجنسية؟

بنفنيستي: «لا أعرف. لكن أريد أن يدرك الفلسطينيون، رغم أنهم القابعون تحت الاحتلال والمقموعون، أنه ينبغي أن يكونوا الجهة التي تطرح طلب ضم الضفة الغربية لإسرائيل. لكن عندما سنحت الفرصة لبدء عملية كهذه، من خلال مشاركة الفلسطينيين في انتخابات بلدية القدس، رفض الفلسطينيون ذلك، ولو شارك الفلسطينيون في انتخابات بلدية القدس وكان وضعهم مختلفا اليوم، وأنا أدرك أن هذا صعب من الناحية النفسية. لكن الوضع اليوم هو أن الفلسطينيين في إسرائيل يطالبون بحقوق مواطن، ويطالب الفلسطينيون في الضفة بحق تقرير المصير. وهذا مطلبان مختلفان تماما من جانب شعب واحد. وهذا لأن الإسرائيليين أقنعوا الفلسطينيين بأنهم مجموعتان سكانيتان منفصلتان. كذلك فإن غزة والقدس الشرقية منفصلتان عنهم أيضا، والشتات الفلسطيني مجموعة خامسة، رغم أنهم جميعا يشكلون شعبا واحدا. للأسف فإن الفلسطينيين لا يدركون التناقض الكامن في هذا الوضع. أنا لست فلسطينيا، وأسف لأنني كإسرائيلي أبود كمن يعظ الفلسطينيين».







# المتدينون يزدون تغلغلهم في الجيش الإسرائيلي ويطالبون بتدينه!

**«نسبة المتدينين من التيار الديني الصهيوني في دورات الضباط في الجيش الإسرائيلي ترتفع بعشرة أضعاف خلال عقدين وتصل إلى ٤٠٪ في هذه المرحلة» خبراء يحذرون من انتشار وتعميق التعاليم الدينية وخطها بالأوامر والتوجهات العسكرية»الخبراء يحذرون من أن النهج القائم في السنوات الأخيرة قد يساهم في محاصرة العلمانيين في الجيش» زغم «القلق» المعلن فإن المؤسسة الحاكمة تعلن إصرارها على تجنيد «الحريديم»**



اظهر العدوان الأخير على قطاع غزة مدى تغلغل نفوذ التيار الديني الصهيوني في صفوف الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، وخاصة في سلك الضباط، وهذا ما استنتجه تحقيق في صحيفة «هآرتس»، وهو استنتاج يدعم أبحاثا نشرت في السنوات الثلاث الأخيرة، وأظهرت مدى انتشار هذا التيار الديني المتشدد سياسيا، وبحسب تقارير مختلفة، فإن هذه الظاهرة تخلق المؤسسة العسكرية من إمكانية سيطرة المتدينين على قيادة الجيش، وسيطرة الأيديولوجيات التي يتبنونها على نهج الجيش مستقبلا. وتقول «هآرتس» في تقريرها إن «عملية الجرف الصامد» (العدوان على غزة) «كانت فرصة أخرى لمعرفة تغيرات وجه الجيش الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، وتحوله إلى منظمة تتزايد وتتعزز فيها اسس دينية، مثل صلوات جماعية حاشدة قبل التوجه إلى القتال، وأقسام النساء (المجنذات) عن أطر مختلفة في الجيش، وتعزيز قوة الحاخامية العليا، وبلورة وتغلغل أوامر تتعلق بشكل مباشر بالشؤون الدينية، ونشاط تختلط فيه أوامر الحاخامية العسكرية والأوامر العسكرية العليا التي تتعلق بوجهات نظر دينية خلال القتال، وايضا الحياة اليومية في الجيش.»

وتضيف الصحيفة في تقريرها أن عشرات الشهادات والإفادات التي جرى جمعها من الجنود تشير بشكل واضح إلى أن «الصهيونية الرسمية عالقة في صدام يومي، وفي مواجهة القوة المتصاعدة لوجهات النظر والقيم الدينية، التي تفرض بأشكال مختلفة في إطار الأوامر المفروضة على الجنود.»

ويستعرض التقرير حالات كثيرة لانعكاس تزايد قوة وتأثير التيار الديني الصهيوني على الجيش، وهذا ما أظهرته أبحاث ظهرت في السنوات الأخيرة، ومنها ما ظهر في كتاب الأخير النفسي الأسبق في الجيش، رؤوفين غال، الذي صدر في منتصف العام الماضي ٢٠١٣، وبين أنه في السنوات العشرين الأخيرة قفزت نسبة المتدينين من التيار الديني الصهيوني، من بين الذين أنفوا دورات ضباط في الجيش، من ٤٪ في مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي، إلى ٤٠٪ في مطلع العقد الثاني من القرن الـ ٢١ الحالي.

ويبين بحث مشابه ظهر في منتصف العام ٢٠١١، في المجلة العسكرية الشهرية «معارضوت»، الصادرة عن الجيش الإسرائيلي، أن نسبة الضباط المتدينين المتشددين من بين ضباط وحدات الخنقة في سلاح المشاة كانت في العام ١٩٩٠ في حدود ٢٥٪، وارتفعت حتى العام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٣١٪، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تراجعت في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٦٪ بفعل زيادة عدد الضباط العلمانيين، فإن توجه الزيادة قائم ودائم.

وحسب تقارير مختلفة، فإن الجيش يمتنع عادة عن نشر معطيات كهذه، بزعم أنه لا ينظر إلى الضباط من خلال معتقداتهم الدينية وغيرها، إلا أن السبب الحقيقي لتكتم الجيش على هذه المعطيات هو الخوف من أن يؤدي النشر إلى قلق سياسي من أن التيار المتشدد في طريقه للسيطرة على قيادة الجيش في سنوات قليلة مقبلة، وعلى الرغم من ذلك، فإن الإحصائيات التي تنشر ما كانت تنتشر لو لم يفتح الجيش أمام الباحثين تقاريره الداخلية ويصادق على نشرها.

ويقول الدكتور غال إنه تلاحف في السنوات الأخيرة «تغيرات بنوية في الجيش، مثل الحاخامية العسكرية، التي اتسع مجال عملها، وبلاتت أكثر فعالة من فترات سابقة، ونشاطها يتغلغل أكثر ميدانيا، مثل نشر القيم الدينية المتعلقة بالقتال، وأضاف أن



جنديا بيانا على صفحة الفيسبوك يعلنون فيه رفضا مسبقا لإخلاء أي يهودي (مستوطن).

#### ليس وليد صدفة

ما يحصل في الجيش في العقدين الأخيرين ليس وليد صدفة، بل هو عملية تدريجية يشهدها الشارع الإسرائيلي في المرحلة ذاتها، مع تنامي أعداد المتدينين، إن كان من التيار الديني الصهيوني، أو من التيار الديني المتمزت «الحريديم». فبحث جامعة حيفا الصادر في خريف العام ٢٠١٠، تنبأ بأن يكون ٥١٪ من سكان إسرائيل هم من المتدينين اليهود من الشريحتين، وهذا يعني قرابة ٦٤٪ من اليهود وحدهم، بناء على تلك التقديرات.

ويقول البحث الصادر في منتصف العام ٢٠١١، والسابق ذكره هنا، إن هذه الزيادة في أعداد المتدينين اليهود من التيار الديني الصهيوني في الجيش، نابعة من أن المدارس الدينية التحضيرية للخدمة العسكرية تجمي الثقافة العسكرية، فمثلا ٨٠٪ من طلاب هذه المدارس الدينية يختارون التوجه إلى الوحدات القتالية في جيش الاحتلال، مقابل ٤٠٪ من مجمل المتخرطين في الجيش بشكل عام يختارون الوحدات القتالية.

كذلك فإن نسبة الضباط المتدينين المتشددين في الوحدات القتالية تصل إلى ٦٥٪ من مجمل الوحدات القتالية، بينما نسبة الضباط المتدينين في سائر وحدات الجيش تتراوح ما بين ٧٪ إلى ٩٪. ويذكر هنا أن فرص الارتقاء في مناصب الجيش أكبر أمام من يخدمون في الوحدات القتالية.

وفي العام ٢٠١٠ جاء تطور آخر، حينما قررت الحاخامية العسكرية أيضا أن من مهامها تطوير الوعي اليهودي في قضايا توراتية لدى سلك الضباط، وتعزيز نفسية القتال لدى الجنود على أسس توراتية.

ويحذر ليفي من أن هذا عمليا بمثابة السير في اتجاه «الثوقراطي» (النظام الديني)، وقال إن إقحام الصلاحيات الدينية في إدارة الجيش يعرقل قدرة الجيش على إدارة شؤونه تجاه المجموع الصام والمواطنين، ومثل هذا يمنع مثلا المستوى السياسي (الحكومة) من اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنات في الضفة الغربية، في حال نشأت ظروف سياسية تقتضي ذلك.

وقال ليفي، في إشارة إلى استفحال الأوضاع في الجيش، إن «الأمور تتراوح ما بين أورتيت ستروك ونفتالي بينيت»، ويقصد بهذا عضو الكنيست المتطرفة ستروك من كتلة «البيت اليهودي»، وهي مستوطنة في الخليل ومن أشد المستوطنين تطرفا، وبينيت رئيس حزب «البيت اليهودي» وعميد احتياط في الجيش ويميني متشدد، ويضيف أنه لا توجد تعددية كبيرة لدى جمهور المتدينين وهذه الأمور تنقل عن الممارس والمعاهد الدينية، ومنها المعاهد العسكرية التحضيرية.

ويقول الدكتور رؤوفين غال، السابق ذكره هنا، إن الحدث الذي أثار لديه الغضب الأحمر هو إعلانات متكررة من الجنود الذي جاهروا بإعلان رفضهم مستقبلا لأي أوامر تقضي بإخلاء مستوطنات، ومثل هذا كان خلال حفل تششين ضباط في القدس في العام ٢٠٠٩، ومثل هذا حصل أيضا في شهر أيار من العام الجاري ٢٠١٤، حينما نشر ٥٠

## الكنيست تصادق نهائيا على قانون منع الإفراج المبكر عن أسرى فلسطينيين

# قانون يكشف حقيقة النوايا الإسرائيلية الرسمية ومدى جديتها في أي مفاوضات سياسية مستقبلية!

**«القانون الذي أقر وفق اقتراح تقدم به ٨ أعضاء كنيست مطابق لمشروع قانون حكومي كانت**

**اللجنة الوزارية لشؤون التشريع قد أقرته في أيار الماضي بتأييد صريح من رئيس الحكومة نتنياهوا!»**

أقرت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي، الأسبوع

الماضي (يوم ٢٠١٤/١٧/٣)، وبصورة نهائية بالقراءتين الثانية والثالثة، قانونا خاصا يمنع الإفراج المبكر عن أسرى فلسطينيين في إطار صفقات تبادل، (قبل انقضاء محكومياتهم) إذا كانوا قد أدبونا . في محكمة إسرائيلية . بنهضة «القتل في ظروف استثنائية الخطورة» وفرضت عليهم عقوبة السجن المؤبد، والقانون الجديد يقوم على اقتراح تقدمت به مجموعة من أعضاء الكنيست (ثمانية أعضاء) تشمل: أيبيل شاكيد، أورتيت ستروك، شولي معلم . رفائيلي ومردخاي يوغيف (من حزب «البيت اليهودي»)، ياريف ليفين (من «الليكود»)، ووربت أليوتف (من «إسرائيل بيتنا)، يسرائيل حسون (من «كديما») ودافيد تمور (من حزب «هشوعا» / الحركة).

ويشكل القانون الجديد هذا تعديلا لقانون أساس: رئيس الدولة، يحذ من صلاحية رئيس الدولة منح العفو، سواء إلغاء المحكومية أو تقصير مدتها، وتحديدًا للبتد ١١ منه، تحت عنوان «منع إطلاق سراح قتلة»؛ ويقضي التعديل بإضافة بند (ب-١)، بعد البند ١١ (ب)، نصه: «على الرغم مما ورد في البند الصغير (ب)، في قرار الحكم بحق من فرضت عليه عقوبة السجن الفعلي المؤبد بسبب المخالفة حسب البند ٣٠٠ من قانون العقوبات (١٩٧٧) . يحق للمحكمة أن تقرر أنه نظرا لأسباب خاصة يتم تفصيلها، يمنح رئيس الدولة من منح العفو أو تخفيف العقوبة، سواء بتقصيرها أو استبدالها.»

أما البند (ب) المذكور، فهو الذي ينص على أن: لرئيس الدولة صلاحية منح العفو لمجرمين وتخفيف عقوبتهم، سواء بتقصيرها أو استبدالها». وأما البند ٣٠٠ من قانون العقوبات، فهو الذي ينص على وجوب فرض عقوبة السجن المؤبد (وليس أقل منه) على من أدين بارتكاب جريمة القتل العمد.

ويقضي التعديل الجديد بمنع «لجنة الإعفاءات» الخاصة التابعة لمصلحة السجن، والتي تنظر عادة في طلبات السجناء إطلاق سراهم قبل انقضاء مدة محكوميتهم، من النظر في طلب سجين أماني أو جنائني (١) قبل انقضاء ١٥ عاما على الأقل منذ اليوم الأول من محكوميته، ومنعها من

التوصية بتقصير محكوميته إلى مدة تقل عن ٤٠ سنة . فضلا عن ذلك، يقضي التعديل بمنع إطلاق سراح أي شخص أدين بالقتل العمد في ظروف خطيرة، في إطار «صفقات سياسية مستقبلية» (صفقات تبادل أسرى). كما يقضي، أيضا، بسرمان هذا التعديل على من لا يزال يمثل للمحاكمة ولم تقرر المحكمة عقوبته بعد، شريطة أن تتيح المحكمة للأطراف المعنية عرض ادعاءاتها بهذا الخصوص. ولا يسري مفعول هذا القانون الجدي بأثر رجعي، بمعنى أنه لا ينطبق على الأسرى الذين قد انتهت محاكمتهم وتم فرض العقوبة عليهم، قبل إقرار القانون.

**الهدف: شل القدرة على عقد صفقات تبادل أسرى وإدارة مفاوضات سياسية!**

وفي أعقاب مصادقة الكنيست على هذا القانون وإقراره نهائيا، قالت إحدى المبادرين إلى تقديم مشروع القانون هذا، عضو الكنيست أيبيل شاكيد: «هذا القانون يأتي ليضمن عدم إطلاق سراح القتلة الأوغاد مستقبلا... أتمنى أن لا نحتاج إلى تطبيق هذا القانون، لكن التاريخ يثبت أننا سنحتاج إلى ذلك، بالتأكيد!»

أما عضو الكنيست شولي معلم . رفائيلي فاطلقت على القانون الجديد اسم «قانون المخربين» (!) موضحة أن «الهدف منه هو ضمان منح الحكومة من إطلاق سراح أسرى اقترفوا جرائم قتل، وأن «هذا القانون يعيد إلى السياسة الإسرائيلية تعقلها وأخلاقيتها في كل ما يتعلق بإطلاق سراح المخربين، بعد سنوات طويلة من فقدان الطريق العقلاني والأخلاقي!»

أما رئيس حزب «البيت اليهودي»، الوزير نفتالي بينيت، فقال مباركا إقرار القانون: «ينبغي للمخربين أن يموتوا في

السجن... وهذا ما سيكون منذ الآن!! وأضاف: «في إقرار هذا القانون، أيضا، رسالة واضحة إلى المجتمع الذي يجدد القتل»ه ويطلق أسماءهم على ساحات عامة مفادها أن سياسة «اقتلت وتحترت»؛ التي كانت سارية حتى الآن قد انتهت وأن كل من تسول له نفسه المس بمواطني دولة إسرائيل سيقضي بقية حياته خلف القضبان!





